

حل الكلام المبرور وهو الباء العبارة قاتر ليست له لسخ تفيد
 الاثبات وقوله على تقدير الوجود العرفي فانهم قالوا بعض الشرح
 على هذا الجواب بان عدم المركب ليس مركبا من عدوات الاجزاء
 والا لزم ان لا يعدم المركب الا لعدم جميع اجزائه بل يلحق عدم واحد
 من اجزائه وليس هذا عدم عين عدم المركب ولفظها هو كونهما
 يحتاج اليه عدم المركب والحق الى ما هو خارج عنه يمكن تقدم المركب
 يمكن وان كان عدم مستلزما لامكان الوجود فهذا المركب يمكن
 الاعتراض في مقوره وان لا يذهب عليك ان وجود المركب ليس
 وجودات الاجزاء اجمالا فالمركب لاحتماله في الوجود لا حاجة للاجزاء
 في الوجود ولنا الحجة في عدم ليس لا حاجة للاجزاء فيه واذا كان جزء
 المركب معدومته ينقسمها فالمركب اليزم معدومته ينقسمه عن دون
 قاتر ليس لعدم هذا المركب على اصلا وما قال هذا الشرح ان عدم
 جزءه فاما يحتاج اليه عدم المركب لا يوجب العقل عدم المركب لعدم
 تفهيم ان بين مفهومي عدم المركب وعدم الجزء لساو كما في الفين و
 الوجود لا ان احدهما على قائم والحق لا يتجاور عن قوله وذلك لان
 لكل اية فيه ان عدم عين في باوى لها العقل عدمه لعدم الاجزاء
 بالذات مع وجود الاجزاء وعدم الثاني محال بالذات فالمركب انما
 عليه عدم لعدم جزءه من اجزائه فلا يحتاج الى الغلب الا بالذات
 هذا المفهوم عدم لا يصير واجبا بل ليس له ان قد تاروون ان قد
 الاجزاء فليس له ان كان قائم على مكان الاجزاء ومنه ظهرت قوة
 ما سبق من قوله وما يقرر الجواب ثم التحقيق ليس للمركب وجود

وجودات

وجودات الاجزاء بل وجودات الاجزاء اجزاها هو وجود المركب
 بينه انما الفرق بالاعتبار وهذا التحقيق متين الا انه لا يستقيم على
 القول بالمركب الا تخارى فان المركب وجودا واحدا متفردا في الاجزاء
 الماخوذة لا يشبه شيئا من الاجزاء وجودات متماثلة فوجود المركب غير
 وجود الاجزاء وحده لا بد ان يحتاج المركب في وجوده الى وجود الاجزاء
 في الوجود لا سيما كان له وجود غير وجود الاجزاء فيجب ان يكون له
 غير ما كان الاجزاء فله انقار غير انقار الاجزاء ثم لما استحال عدم المركب
 مع وجود الاجزاء على المركب علم ان الجزء الاخير منه على موجبة متممة
 جارية على اعل ومن هذا التحقيق يظهر لك ما في الجواب المع فانه ان اد
 ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث متفرد لوجود اثنين بان يكون المركب
 موجودا مستقلا فانهم كيف وجود المركب بغيره وجود الاجزاء وانما الفرق
 بين الاجزاء والتفصيل الا في المترجحة فوجهها الحاصل من ان الاجزئ
 والفصل عند من يقول بالمركب الا تخارى وصحح المناقش والصاهر
 ليس حلك وان ارد وجود ثالث ولو معا ثرا بالاعتبار قسمه لكان يتفق
 الاثبات الاكتفاء منهم لوحدة الفصل على هذا الوجه وهو بعيد كيف
 وهذا المخرج ليس متفردا مع الحيوان والا لزم حمل احدهما على الاخر وهو
 باطل ولذا اختلف عن جوايه وقال واعلم ان الحق في الخلق قائم قوله فانه
 يظهر عدم تماثله لخاله لان حمل المع يستلزم ان يكون الحيوان
 جنسا من جنس السمات والصاهر فضلا وحسبته الحيوان لا يستقيم
 فان صدقته التاقي على مجموع المركب من الفرس والاشمان غير صحيح و
 لكذا الكثير من حيث انه كثير قاتر ليس ماهية واحدة قائم قوله وكلما